قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

المرافقة المقاولاتية بين الواقع والأفاق
ـ دراسة حالة الجزائر ـ

Entrepreneurship Accompaniment between Reality and Prospects - Algeria Case Study-

عزوز عائشة[1]، *
[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3- الجزائر

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال : 2019/12/01
المراجعة : --
القبول : 2019/12/20

الكلمات المفتاحية:
المرافقة،
المقاولاتية،
المؤسسات الصغيرة،
أجهزة،
الدعم.

ملخص

تعد المؤسسات حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن بتطور الظروف الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة بات من الضروري الاهتمام أكثر بهذه المؤسسات وايجاد السبل الكفيلة بدعمها وترقيتها، ومن بين الأساليب المعتمدة في ذلك هو أسلوب المرافقة المقاولاتية الذي يعتبر من الأساليب الحديثة التي تُمّكن أصحاب المشاريع الاستثمارية من بلورة وتجسيد أفكارهم ومشاريعهم على أرض الواقع في شكل مؤسسات من خلال تقديم الاستشارة والتوجيه لهؤلاء المقاولين وتمكينهم من الحصول على المعارف والمهارات التي تساعدهم على تجاوز المصاعب التي يمكن أن تصادفهم عند انشاء مؤسساتهم وبالتالي ضمان بقاء واستمرار هذه المؤسسات في المستقبل.

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى التعريف بأسلوب المرافقة المقاولاتية والأهمية التي يحظى بها في الجزائر، بالإضافة الى تقيم أداء هيئات دعم النشاط المقاولاتي من خلال تحليل الاحصائيات للمشاريع الممولة ومدى مساهمتها في خلق مناصب عمل.

وخلصت هذه الدراسة الى الدور الايجابي الذي تلعبه هذه الاليات في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا أن عدم التجانس وغياب التكامل فيما بينها يحد من تحقيقها للأهدافها التنموية هذا ما يستدعي تفعيل هذه الهيئات من خلال سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين تقوم أساسا على تطوير الثقافة المقاولاتية.

Key words:

Entrepreneurship ,

Accompaniment ,

Small companies ,

Facilitation,

Center .

Abstract

Small companies are usually considered as the cornesstone of the economic and social developement process, however with the evolution of economic

Conditions and growing sharpness of competition, it has become necessary to give more attention to these companies by trying to find new ways for enchancing and promoting theme among these methods we can find the entrepreneurship accompaniment as one of the most modern methods which would enable investors' projects to conceive and concretize their ideas in the field in the shape of companies by presenting them with advices and orientations to assist those entrepreneurs in getting the knowledge and competences to overcome obstacles and difficulties that may arise in the course of the setting up of their company to ensure the survival of their project in the future.

The main objective of this study is to identify the procurement method and its importance in Algeria, in addition OF evaluating the performance of activities supporting

entrepreneurial activity through the analysis of statistics of funded projects and their

contribution to the creation of JOBS.

This study concluded that these mechanisms play a positive role in the creation of small

and medium-sized enterprise ,but that their heterogeneity and lack of integration limit the achievement of their development objectives ,It is necessary to activate them through a global policy involving all actors and based mainly on the development of the entrepreneurial culture.

* Corresponding author at: Faculty of Economics, Business and Management Sciences- university of Algiers-3, ALGERIA
Email : azzepsadj2015@gmail.com

1ـ مقدمة

تعمل الجزائر على غرار دول العالم على تطوير الاقتصاد والبحث عن بدائل للدخل المحروقات بما يحقق لها استدامة التنمية، ولقد أضحت المشروعات المصغرة تلعب دورا هاما في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، من حيث كونها أداة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد ساهمت هذه الأخيرة من خلال انتشارها الواسع في أغلب المجالات الاقتصادية من التقليص في نسبة البطالة وزيادة الناتج الداخلي الخام وتحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة، في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها الجزائر، حيث قامت السلطات العمومية بإنشاء العديد من الهيئات التى تعمل على دعم انشاء المؤسسات الصغيرة ومرافقتها وهذا من أجل دعم استمرارية هذه المؤسسات وتحسين تنافسيتها ومردوديتها ومن بين هذه الهيئات نجد حاضنات ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، وذلك نظرا للأهمية التى تحوزها هذه المؤسسات خاصة في ظل انضمام الجزائر الى المشروع الأورو متوسطي وكذا في الترتيبات الأخيرة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

من خلال ما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة المرافقة المقاولاتية في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أما عن اهداف البحث فيمكن ايجازها في الاتي:

- اعطاء نهج موحد لكلا المفهومين المرافقة المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة.

- ابراز الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الأسلوب في سبيل نشر وتعزيز الوعي المقاولاتي بما يزيد من حركية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للإجابة على السؤال المطروح والالمام بجوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض ومناقشة المفاهيم، معتمدين على المعطيات الكمية متى استدعت الضرورة ذلك.

2. ماهية المرافقة المقاولاتية

تعتبر عملية انشاء مؤسسة جديدة عملية محفوفة بالمخاطر نظرا لارتفاع نسبة الفشل التى تصاحبها سواء الفشل في انشاء المؤسسة في حد ذاتها، أو عدم قدرة المؤسسة المقامة حديثا على الاستمرار والبقاء في السوق خاصة في سنواتها الأولى من النشاط، هذا الأمر أدى الى ازدياد الوعي حول أهمية المرافقة نظرا للخدمات التى تقدمها للمقاول خلال مرحلة انشاء المؤسسة و التى تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى من حياتها.

1.2. ظهور المرافقة المقاولاتية

ظهرت المعالم الأولى للمرافقة المقاولاتية في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية الخمسينيات حيث أصدرت الحكومة سنة 1953 مادة في الدستور تنص على الزامية دعم وحماية المؤسسات الصغيرة وهذا لتعزيز قدرتها التنافسية وتأمين انقسام المشاريع العامة بينها لهذا تم اتخاذ عدة برامج لتطوير الكفاءة وتقديم المعلومات والارشاد وغيرها من البرامج الهادفة الى دعم المؤسسات الصغيرة فأخذ مصطلح المرافقة أنذاك معنى الدعم.

تطورت تدابير المرافقة بعدها لتشمل الجانب المالي المتمثل في منح القروض واعانات مالية تساعد على انشاء المؤسسات، هذه المرافقة كانت تحت فاعلين محلين كلاسيكيين (غرف التجارة) حيث كانت تهدف الى زيادة عدد المنشئين، تطورت أساليب المرافقة بعدها حيث أصبحت تبحث عن سبل تخفيض معدلات فشل المؤسسات وذلك باللجوء الى متابعة تطور المشاريع المدعمة، فظهرت تدابير جديدة تهدف الى تكوين حاملي المشاريع ومتابعتهم بدلا من تقديم قروض مباشرة، في هذه الأثناء شوهد ميلاد الأشكال الأولى للمشاتل المختصة في تمويل وايجار المحلات وتقديم الخدمات الملحقة.

وفي السنوات الأخيرة أصبح الاهتمام منصب على تطوير أشكال جديدة للمرافقة والدعم وذلك من أجل تلبية احتياجات المشاريع التكنولوجية المبتكرة.

بصفة عامة تهدف التدابير المذكورة سابقا(التكوين، منح القروض الاستشارة...الخ) والمدعمة من قبل الصناديق العمومية الى دعم انشاء مؤسسات جديدة، وتطوير تلك القائمة ذات قدرات عالية للنمو وذلك من خلال تلبية احتياجات المقاولين ومؤسساتهم في مجالات انشاء وتسيير المؤسسات المختلفة. [1]

2.2. أسباب لجوء المؤسسات (خاصة الصغيرة منها) الى المرافقة المقاولاتية

من أهم أسباب لجوء المؤسسات الى خدمات هيئات المرافقة، خاصة في السنوات الأولى من النشأة هو تعقد سيرورة انشاء المؤسسة من عدة جوانب أهمها ما يلي:[2]

أ- **التعقد الفني**: وينتج عن قلة خبرة حامل المشروع وضعف كفاءاته التسييرية، هذا ما يستوجب منه التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة للمشروع، والروح المقاولاتية العالية.

فالمرافقة تهدف الى تقوية ما يسمى برأس المال، عن طريق تحويل المعارف، التكوين الفردي والجماعي...الخ.

ب- **تعقد المحيط الخارجي**: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات فتأتي المرافقة في هذا الاطار بمجموعة من الأدوات التى تهدف الى ضبط هذا التعقيد وتوضيح الخيارات الممكنة للمقاول(عن طريق دراسة السوق، نصائح استراتيجية...الخ).

ج- **التعقد الاداري**: ويتمثل في الصعوبات الادارية التى يواجهها المقاولون عند انشاء مؤسستهم، الخاصة بالمعاملات مع مصالح

الضرائب والتأمينات، ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها والذي ينجر عنه تأخر انطلاق النشاط وهو ما قد يؤدي أحيانا الى التخلي عن انجاز المشروع.

بالإضافة الى العوامل السابقة توجد مشاكل أخرى تواجهها المؤسسات في مراحل نشأتها الأولى والتى تعقد بشكل كبير عملية نموها، ومن أهمها:[3]

أ- معدلات الوفاة والفشل العالية: فالدراسات التى أجريت على المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة تبين بأن 50% من كل 1000مؤسسة صغيرة لا تبقى لأكثر من سنة ونصف ، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات.

ب- الضعف المالي: وتتمثل أسباب هذا الضعف في:

- تكاليف الانتاج العالية: تستفيد المؤسسات الكبيرة من الاقتصاديات السلمية أو اقتصاد الحجم، هذا ما يمكنها من تخفيض تكاليف الانتاج الثابتة، على عكس المؤسسات الصغيرة ذات امكانات انتاج محدودة:

- تكاليف ادارية عالية: وتتمثل في تكاليف المراسلات الادارية وتنفيذ القوانين والتعليمات الرسمية حسب طبيعة عمل المؤسسة.

- تكاليف تمويل عالية: تعاني المؤسسات الصغيرة من صعوبة الحصول على تمويل واذا حصلت عليه فعليا يكون بتكلفة أعلى من تكلفته للشركات الكبرى.

- قدرة محدودة على امتصاص أثار المخاطر المالية: وهي قدرة المؤسسات الصغيرة على تحمل أثار المخاطر المالية التى قد تتعرض لها كخسارة صفقة مثلا، والتي قد تترك أثارا سلبية كبيرة على المؤسسة.

ج-الضعف القانوني والسياسي للمؤسسات الصغيرة: حيث أنها تشكوا من:

- ضعف القدرة على التأثير في التشريعات: ومنها قوانين الضرائب التى لا تراعي الحاجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة حيث لا يمكن لهذه الأخيرة ممارسة الضغط لجعل القوانين تراعيها، وذلك بسبب تشتتها وعدم قيام أصحاب هذه المؤسسات بمتابعة مشاريع القوانين المستقبلية.

- ضعف القدرة على استرجاع الحقوق: في الكثير من الأحيان تملك المؤسسات حقوقا واضحة ولكنها لا تستطيع وبسبب محدودية امكاناتها المالية توظيف من يتابعون الدفاع عن تلك الحقوق واسترجاعها.

- ضعف سياسي: يعود الضعف القانوني للمؤسسات الصغيرة الى ضعفها سياسيا، فليس لأصحابها نقابات وجمعيات مهنية خاصة بهم تحدد حاجاتهم الخاصة وتمارس الضغط السياسي للتأثير في التشريعات بما يحمي مصالحهم، حيث نجد الجمعيات المهنية وغرف التجارة والصناعة والنقابات العمالية وغيرها التى يهيمن عليها أصحاب المؤسسات الكبيرة، حيث يقومون بتوجيه أنشطتها لخدمة حاجاتهم.

3.2.تعريف المرافقة المقاولاتية

يعتبر تعريف المرافقة وخاصة مرافقة المؤسسة الصغيرة أمر معقد لحدما ويرجع سبب هذا التعقيد الى:[4]

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم.

- تنوع أشكال المرافقة واجراء تنفيذها.

و فيمايلي سنحاول تقديم جملة من التعريفات:

فقد عرفت المرافقة على أنها :"علاقة أو سيرورة خاصة تعمل على التكيف مع كل وضعيات خاصة ومع طبيعة العلاقة في حد ذاتها."[5]

هذا وتشير الباحثة (Catherine leger jarniou) بأن مصطلح المرافقة شائع الاستعمال وفي حالات متعددة، وقد يشمل معنى: الاستشارة ،النصح، التدريب، حيث تتعلق المرافقة بسيرورة تعمل على نقل فرد من وضعية الى أخرى من أجل التأثير عليه ليتخذ قرار، ويحتفظ المنشئ باستقلاليته، ولا يأخذ المرافق مكان المنشئ في مجال اتخاذ القرار بل يتوقف دوره على مساندة حاملي المشاريع أو حاملي الأفكار للإيجاد مسار لهذه الفكرة حتى تتحول الى مشروع فعلي و بالتالي انشاء مؤسسة.[6]

ويعتبر التعريف الأكثر شمولا لمهنة المرافقة، هو الذي اقترح من طرف أندري لوت أوسكي « André letowski »

وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة انشاء المؤسسات بفرنسا «APCE » في مذكرة داخلية أعدها اذ نجده قد عرفها على أنها" تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التى تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ".[7]

أي أن مهنة المرافقة تتعلق باتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي:

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في انشاء مؤسسة.

- تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد.

- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموما تكون طويلة(حسب طبيعة المرافقين).

4.2. مفهوم المؤسسات المصغرة

أثار تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة وانتشارها في دول العالم النامي والمتقدم كافة على حد السواء ولعل الأسباب المؤدية الى اختلاف التعريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية

يمكن حصرها في الاسباب التالية:

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي.

- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه.

- اختلاف العوامل التقنية والعوامل السياسية.

ولصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات المصغرة والصغيرة تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات، فهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: معيار عدد العمال، رأس المال ،كمية الانتاج أو قيمته، حجم المبيعات وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر إلى استخدام أكثر من معيار واحد في الوقت نفسه.[8]

فيصنف البنك الدولي المؤسسات التى يعمل فيها أقل من 10عمال في المؤسسات المصغرة والتي يعمل بها ما بين 50-10عامل في المؤسسات الصغيرة و التى يعمل فيها ما بين 100-50عامل في المؤسسات المتوسطة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فالمؤسسة المصغرة هي التى يعمل بها أقل من 10عمال والمؤسسة الصغيرة هي التى تشغل أقل من 50 عامل و التى لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو.

أما في الجزائر فيتلخص تعريف المؤسسات المصغرة في القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر على معايير: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، الحصيلة السنوية على النحو التالي:[9]

- المؤسسات المصغرة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات تشغل ما بين عامل واحد9-عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها 10ملاين دج.

-المؤسسة الصغيرة: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة انتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 10 و49عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية100 مليون دج.

يعود ظهور مفهوم التنمية المستدامة بقوة لأواخر القرن الماضي، حيث أخذت اهتمام الكثير من الباحثين وصناع القرار خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بعنصر البيئة والمستوي المعيشي للفرد.

3. أجهزة المرافقة

نظرا لتفطنها بأهمية تنمية شبكات مرافقة المقاول ودورها الكبير في زيادة عدد المؤسسات المقامة، بالإضافة الى ضمان بقائها واستمرارها في السوق، قامت الجزائر في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات المختصة في هذا المجال وتندرج كل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ضمن هذا السياق .

1.3. مشاتل المؤسسات

لقد تم انشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003،[10] طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [11]

وتأخذ ثلاثة أشكال:[12]

- المحضنة: وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.

- ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

- نزل المؤسسات: يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين الى ميدان البحث.

تتكفل المشاتل بما يلي:

- تسيير وايجار المحلات.

- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الاداري والتجاري.

- تقديم الارشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة انضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس ادارة تتمتع بالشخصية المعنوية.

والجدول الموالي يوضح وضعية انجاز مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

الجدول1: وضعية انجاز مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات

	المشاريع في طور الانجاز	المشاريع المنجزة	اجمالي المشاريع
مراكز التسهيل	1	26	27
مشاتل المؤسسات	03	16	19

Source : bulletin d'information statistique, ministère de l'industrie et des mines, n° 33, novembre 2018, p19

يرتكز مؤشر أداء المشاتل أساسا على عدد المشاريع المحتضنة التى قدرت ب 127 مشروع والمؤسسات المنشأة التى قدرت ب50، ومناصب الشغل المستحدثة والتى بلغت 297، في الجدول التالي:

الجدول2: عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات

الولاية	عدد المشاريع السداسي الأول 2018 المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة السداسي الأول 2018	عدد مناصب الشغل المستحدثة
أم البواقي	12	2	26
أدرار	7	1	5
بسكرة	14	11	53
برج بوعريريج	3	3	9
خنشلة	11	4	63
وهران	9	-	-
باتنة	12	4	4
البيض	15	3	4
عنابة	15	2	35
غرداية	2	2	40
تيارت	6	4	10
ميلة	6	4	34
س.بلعباس	3	1	5
ورقلة	10	9	14
بشار*	-	-	-
البويرة	2	2	35

Source : bulletin d'information statistique, ministère de l'industrie et des mines, opcit, p22

2.3.مراكز التسهيل

لقد تم انشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم03-79المؤرخ في25 فبراير سنة 2003"[13]وذلك طبقا للأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع وهي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتكفل هذه المراكز بمهام عدة أهمها:[14]

- دراسة الملفات والاشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.

- مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار

- دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار، ويدير مراكز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

ولقد أسفرت الحصيلة الاجمالية لإنجازات مراكز التسهيل لسنة 2018 على النتائج التالية:

الجدول3:حصيلة نشاطات مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى غاية السداسي الأول من 2018

مراكز التسهيل	عدد حاملي المشاريع التى تم استقبالهم	عدد حاملي المشاريع التى تمت مرافقتهم	عدد مخططات الاعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
تيبازة	66	42	29	05	598
وهران	184	57	03	24	60
أدرار	51	29	07	07	65
ب.بوعريريج	95	86	16	05	399
اليزي	38	26	01	-	08
جيجل	60	05	06	-	08
تمنراست	10	10	01	-	14
النعامة	107	28	02	-	14
تندوف	38	06	-	05	11
الجلفة	61	06	06	04	09
س.بلعباس	139	10	10	01	436
البليدة	92	67	04	03	264
بسكرة	93	13	02	-	53
البيض	92	08	03	02	115
خنشلة	452	09	02	-	61
الاغواط	11	04	02	02	12
بشار	90	-	-	-	-
بجاية	130	20	-	-	-
ورقلة	21	21	-	17	54
شلف	39	20	03	11	70
س. اهراس	95	52	06	01	114
أم البواقي	-	-	-	-	-
باتنة	04	04	-	-	-
البويرة	23	10	02	01	33
ميلة	13	04	-	02	-
الوادي	10	06	-	-	-
المجموع	2014	543	105	90	2470

Source : bulletin d'information statistique ,ministère de l'industrie et des mines ,opcit ,p20

إن تحليل المعلومات المدرجة في الجدول السابق يبرز ما يلي:

- بلغ عدد حاملي المشاريع الذين تم استقبالهم على مستوى مراكز التسهيل 2014 مشروع، ولقد استقبل مركز تسهيل خنشلة أكبر عدد بـــ 452 مشروع.

- بلغ عدد المشاريع التى تمت مرافقتها من طرف هاته المراكز 543مشروع.

- بلغ عدد مخططات الأعمال المنجزة من طرف الهياكل 105 مخطط أعمال.

- بلغ عدد المؤسسات المنشأة 90 مؤسسة.

- قدر عدد مناصب الشغل المستحدثة بـ2470 منصب عمل.

تتنوع مجالات أنشطة المشاريع التى تمت مرافقتها على

مستوى مراكز التسهيل فهي تشمل: البناء، الأشغال العمومية، الخدمات، صناعة النسيج، الصناعة الغذائية، الصيد البحري، الصناعة التقليدية، الخشب.[15]

4. برامج دعم المقاولاتية في الجزائر

ركزت عملية دعم المقاولاتية على مجموعة من الهيئات في الجزائر التي تسعى بالأساس الى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية والشبه ضريبية لخلق المؤسسات الجديدة، حيث تقوم سياسة الجزائر فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الصغيرة لاسيما في اطار وكالات دعم الشباب على مجموعة من العناصر التي تشكل قاعدة التفكير الأساسية في هذا المجال والتي تكشف في حقيقة الأمر العديد من المفارقات التي تخلق تباعدا واضحا بين أهداف الطموح المعلن وبين بلوغ هذه الأهداف.

1.4.الوكالة الوطنية للدعم تشغيل الشباب

تم انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم96/296 المؤرخ في8 سبتمبر1996 وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال انشاء مؤسسات مصغرة للإنتاج السلع والخدمات.

توجد صيغتين للتمويل:

-التمويل الثنائي: المساهمة المالية الشخصية لأصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة.

-التمويل الثلاثي: المساهمة المالية لصاحب المشروع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي.[16]

الجدول 4: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط الى غاية 2018/06/30

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	%	عدد مناصب الشغل	قيمة المشروع (مليون دج)
الخدمات	106992	28 ,58	248915	345093,88
نقل البضائع	56530	15,10	96237	145557,15
الزراعة	55232	14 ,76	130155	202177,50
الصناعة التقليدية	42772	11,43	125799	109955,45
البناء والأشغال العمومية	33144	8,85	96532	126376,74
الصناعة	25586	6,84	74081	117501,97
نقل المسافرين	18986	5,07	43681	46632,84
نقل التبريد	13385	3,58	24132	33767,15
المهن الحرة	10323	2,76	23230	25891,37
الصيانة	9699	2,59	22367	25510,37
الصيد البحري	1127	0,3	5536	7467,97
الري	544	0,1	2020	3190,80
المجموع	374325	100	892699	1189162

Source : bulletin d'information statistique ,ministère de l'industrie et des mines ,opcit,p28

تبين المعطيات الواردة في الجدول السابق حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها على مستوى الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب الى غاية 2018/06/30، حيث بلغ عددها 374325 مشروع بحجم استثمار اجمالي تجاوز1189162مليون دج.

كما يتبين من الجدول أن أغلبية المشاريع تتمركز في قطاع الخدمات بنسبة 58, 28%المصرح بها(106992مشروع)،ثم قطاع النقل البضائع بـ 56530مشروع، يليها قطاع الزراعة55232 بمشروع بنسبة 76, 14%.

أما فيما يخص مناصب الشغل المصرح بها فقد بلغت 892699 منصب حتى 30/06/2018، حيث يشغل قطاع الخدمات248915 عامل ثم يليه قطاع الزراعة، الصناعة الحرفية.

2.4.الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994،[17]والذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين للأسباب اقتصادية والمنصوص عليها في نظام التأمين عن البطالة، بالإضافة الى مساعدتهم من أجل اعادة الاندماج في الحياة المهنية.

وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، أوكلت اليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه ومن ثم صرف التعويضات المستحقة لتمويل أداءات التأمين وصرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنين بخدماته.[18]

حيث يوفر أيضا المساعدة في انشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل ما بين 30و50عاما بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، حيث تعمل على ضمان وتوفير جميع الظروف للتّمكين من انجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه الى حد بعيد ما تقدمهANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNACوالبنك) وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع[19].

الجدول 5: توزيع المشاريع الممولة من قبل CNAC حسب قطاعات النشاط الى غاية 2018/06/30

قطاعات النشاط (مليون دج)	عدد المشاريع الممولة	المشاريع %للنساء	مناصب الشغل	مبلغ التمويل
الزراعة	19698	11,83 %	47525	78467,58
الصناعة التقليدية	12938	22,39%	33900	41074,92
البناء والأشغال العمومية	8295	2,38%	26590	33221,10
الري	332	4,81%	1143	2339,22
الصناعة	11203	21,78 %	32590	50695,92
الصيانة	833	2,28%	2004	2434,61
الصيد البحري	451	0,44 %	1625	3093,10
المهن الحرة	989	45,39 %	2147	3858,72
الخدمات	30714	17,15 %	64926	109171,43
نقل البضائع	45848	1,52%	69666	118383,90
نقل المسافرين	12192	1,23%	18486	28851
المجموع	143493	10,08%	300602	471591,51

Source : bulletin d'information statistique ,ministère de l'industrie et des mines,opcit,p30.

من معطيات الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لغاية 2018/06/30قد بلغ 143493 مشروع ممولة بقيمة مالية اجمالية471591,51مليون دج، حيث يمثل قطاع نقل البضائع 32% من اجمالي المشاريع الممولة ثم يليه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 21,40%.

أما فيما يخص مناصب الشغل، فقد وفر الصندوق300602 منصب شغل الى غاية2018/06/30،ويأتى قطاع نقل البضائع على رأس القمة بتوفير 69666 منصب شغل وهو ما يمثل نسبة 23,17% من اجمالي مناصب الشغل، كما يتضح من خلال الجدول أن النساء المستفيدات من تمويل الصندوق بلغ نسبة10,8% من مجموع المستثمرين في اطار هذا الجهاز.

3.4.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة، حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين بتحسين ظروف معيشتهم وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التى تمكنهم من الحصول على مداخيل، ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة1999، حيث سمح أنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات إلّا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، وذلك بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل نضج المشاريع ومتابعة انجازها وقد تبين ذلك من خلال الملتقى الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع" تجربة القرض المصغر" وبناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم14/04 المؤرخ في 22جانفي 2004 المعدل.[20]

وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لمجمل نشاطاتها.

تمول الوكالة حاملي المشاريع على ثلاثة صيغ:

أ- تمويل شراء المواد الأولية: كلفة المواد الأولية لا تتعدى 100,000 دج بدون فوائد، قرض ممنوح من الوكالة بمفردها.

ب- تمويل انشاء مشروع: كلفة المشروع لا تتعدى 1000,000 دج بدون فوائد من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة للإنشاء مؤسسة.

ج- عبارة عن تمويل ثلاثي يساهم البنك بـــ70%، مساهمة المستفيد 1%، ومساهمة الوكالة تكون بقرض بدون فوائد بنسبة 29%.

ويوضح الجدول الموالي اجمالي عدد القروض الممنوحة في كل صيغة الى غاية 2018/06/30

الجدول 6:توزيع القروض حسب نمط التمويل

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب البرامج	عدد مناصب الشغل المستحدثة
بدون فوائد لشراء مواد أولية	763254	%90,33	1144881
بدون فوائد للإنشاء مشروع	81672	%9,67	122508
المجموع	844926	%100	1267389

Source :bulletin d'information statistique ,ministère de l'industrie et des mines ,opcit,p31.

عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة في صيغة التمويل بدون فوائد لشراء مواد أولية تفوق بكثير التمويل الثلاثي الذي يكون البنك طرفا فيه، كما أنها تستحدث عدد كبير من مناصب الشغل حيث بلغ في 2018/06/30حوالي1144881منصب عمل، حيث تمول الوكالة مشاريع تنشط في عدة قطاعات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول 7:المشاريع الممولة لغاية 2018/06/30

قطاعات النشاط	المشاريع	النسبة المئوية
الزراعة	117134	%13,86
الصناعة المصغرة جدا	331023	%39,18
البناء والأشغال الع	71879	%8,51
الخدمات	172243	%20,39
الصناعة التقليدية	148260	%17,55
التجارة	3583	%0,42
الصيد البحري	804	%0,10
المجموع	844926	%100

Source : bulletin d'information statistique ,ministère de l'industrie et des mines,opcit,p31.

5 .خاتمة

أظهرت هذه الدراسة أن المقاولاتية تواجه قيودا كثيرة في الجزائر، من حيث التمويل، المهارة أو التكوين، صعوبة تطبيق الاجراءات في الواقع، وهناك عدة أسباب أدت الى هذا الوضع، أولا الثقافة المقاولاتية الى تكافح للإيجاد مكان لها في المجتمع، بيئة أعمال جد معقدة يطغى عليها الفساد والبيروقراطية وطول مدة الاجراءات وغياب المنافسة الشريفة ،بالإضافة الى عدم فعالية نظام التعليم وافتقار حاملي المشاريع الى التكوين الجيد في الأساسيات المقاولاتية، مما يصعب من ضمان نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة.

وللاهتمام بها وتعزيز مكانتها تم انشاء هيئات تقوم بدعم هذا النوع من المؤسسات وتشجيعها وتنميتها، وعلى الرغم من المهام الجيدة التى تقوم بها وكالات المرافقة في الجزائر، بيد أنه غالبية تركيزها كان على مهمة تقديم الخدمات المادية من اعفاءات جبائيه وشبه جبائيه، ومنح اعانات مالية في شكل قروض مخفضة أو عديمة الفائدة، ويأتي في مرتبة أخيرة تقديم الاستشارات والنصائح للأصحاب المشاريع الجديدة، وهو ما قد يجعل تلك الأليات تفتقد لنوع من الفعالية.

لكن انشاء مثل هذه الأجهزة ليس حلا نهائيا لكل المشاكل التى تعترض المؤسسات الصغيرة الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات التى تساعد على الزيادة من فعالية هذه المؤسسات من أهمها:

- نشر روح المقاولاتية إما بالتدريس أو من خلال حملات تحسيسية.

- توفير البيئة الاستثمارية والقانونية للقطاع المؤسساتي حتى يمكن الاستفادة منه.

- انشاء مراكز أو هياكل تعمل عل توفير المعلومات الاقتصادية للمقاول والتى لا يجب أن تتعلق فقط بسبل انشاء وتطوير المؤسسات بل تتعداه لتقدم معلومات عن مختلف قطاعات النشاط وفرص الاستثمار المتوفرة على المستوى المحلي، ومختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بحركية الأسواق.

- تكثيف الجهود من أجل ايجاد الحلول المناسبة لمشكل التمويل.

- إعادة تأهيل الهيئات المعنية بإنشاء هذه المؤسسات.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

الهوامش

(1) مهني أشرف،2013-2014،" المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشيل الشباب"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،ص54.

(2) مهني أشرف،" المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره ص56-55.

(3) سعاد نائف برنوطي،2005" ادارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،ص82.

(4) بوخمخم عبد الفتاح، صندرة سايبي،14-15 أفريل 2009 ،" دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية"، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال ،الجامعة الأردنية، الأردن ،ص3.

(5) Maelpaul,2009, « l' accompagnement dans le champ professionnel, Revue internationale de recherche en éducation et formation des adultes , l'harmattan ,paris ,N° 29,p13.

(6) catherine LEGER JARNIOU ,2008 , « Accompagnement des créateurs d'entreprise :regard créatique et propositions Entrepreneuriat et accompagnement ,outils Action et pratiques Nouveaux »,ouvrage collectif dirigé par Kizaba gordefroy, l'harmattan,p75 .

(7) كمال زيتوني، كريم جايز،2011،" المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر"، مجلة البدر،بشار،العدد01،ص20.

(8) بوخمخم عبد الفتاح، صندرة سايبي،" دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره ،ص4.

(9) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون رقم 18/1 المؤرخ في 2001/12/12.

(10) الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003،ص13

(11) الجودي محمد علي، 2014-2015،"نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي: دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة،،ص68.

(12) محمد قوجيل، يوسف قريشي،2015،" سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائر، العدد7،ص164.

(13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،العدد13،ص18.

(14) نفس المرجع،ص22.

(15) bulletin d'information statistique , novembre 2018 ,ministère de l'industrie et des mines, ,N°33 ,p21 .

(16) رحال علي، بعيط أمال، ديسمبر 2016،" واقع المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11، ،ص173.

(17) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 34،

الصادر في 1 جوان 1994،ص12

(18) الجودي محمد علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"، مرجع سبق ذكره،ص79

(19) محمد قوجيل، يوسف قريشي،" سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره،ص163.

(20) مهني أشرف،" المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص11

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف عزوز عائشة، (2020)، المرافقة المقاولاتية بين الواقع والأفاق -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص ص :103-111.